الفصل الثالث

التربية البيئية والمشكلات السكانية

مقدمة .

- **حقيقة المشكلة السكانية .**
- **اتجاهات النمو السكاني .**
- **التوزيع السكاني .**
- **الخصائص السكانية .**
- **التعليم والسياسة السكانية .**
- **انعكاسات المشكلة السكانية علي التعليم .**
- **التربية البيئية والمشكلة السكانية .**
- **مراجع الفصل**

obeikandl.com

التربية البيئية والمشكلة السكانية

مقدمة :

يتزايد سكان العالم في الوقت الحاضر بمعدلات سريعة تفوق مثيلاتها في أي وقت مضي علي مر التاريخ ، حتى أصبحت المشكلة السكانية هي الشغل الشاغل للعالم الآن .

وتشير التقارير العالمية إلي استمرار التزايد السكاني مستقبلاً حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلي حوالي عشرة بلايين نسمة أو يزيد عام 2050 وهناك تباين بين دول العالم ، ونصيب الدول النامية من النمو السكاني ارتفع من 77% من سكان العالم عام 1950 م إلي 93% عام 1990م . وتبين التقديرات أن حوالي 80% من سكان العالم هم من قاطني الدول النامية حاليًا .

والمشكلة السكانية تعاني منها الدول المتخلفة أيضًا نظرًا لزيادة النمو السكاني ونقص الموارد الطبيعية .. كما أن هذه المشكلة تعتبر نتيجة للتخلف وليست سببًا له ، ذلك لأن أسباب النمو السكاني السريع- بالإضافة إلي التخلف كعامل رئيسي- تحكمه عوامل أخري خارجية مرتبطة بالظروف الدولية التاريخية والمعاصرة .

والمشكلة السكانية هي بلا شك أخطر مشكلة تعوق حركة التنمية في مصر ، حيث يبلغ المعدل السنوي لنمو السكان حوالي 2.8% . وقد أدت هذه الزيادة السكانية إلي إضعاف أجهزة الخدمات ، لعدم تمكنها من التوسع الكمي والكيفي بدرجة تتمشي مع الانفجار السكاني .

وما من شك في أن المشكلة السكانية – في مصر- تعتبر من أكبر المشكلات البيئية بها ، وتقف هذه المشكلة عقبة أمام خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد نشأت هذه المشكلة في مصر كنتيجة طبيعية للتزايد السكاني الكبير والذي تفوق معدلاته معدلات التنمية ويتحداها في نفس الوقت ، ويزيد من الضغط علي إمكانيات الموارد الطبيعية ، بل ومن عطاء البيئة المصرية

وحتى نحدد دور التربية البيئية في مواجهة المشكلة السكانية ، سنحاول التعرف علي طبيعة المشكلة السكانية من حيث : حقيقتها ، واتجاهات النمو السكاني ، والتوزيع السكاني وخصائص السكان .

ثم نوضح انعكاسات المشكلة السكانية وآثارها في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التعليمية .

وسوف يتضح ذلك من خلال العرض التالي :

حقيقة المشكلة السكانية :

تعني المشكلة السكانية أن هناك خللاً في التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة والخدمات التي تقدم لهم ، وعندما يزيد عدد السكان بصورة كبيرة دون أن يصاحب ذلك تزايد فرص التعليم والعمل والخدمات ... الخ تظهر المشكلة السكانية بشكل واضح ومخيف .

ولا يعد النمو السكاني السريع وحده مشكلة سكانية ، ذلك أن دول أمريكا اللاتينية ، التي تسجل أعلي معدلات النمو السكاني في العالم ، لا تعانى مشكلة تضخم سكاني ، بحكم أن هذه الدول مازالت بحاجة إلي مزيد من السكان حتى تستطيع أن تستثمر مواردها الطبيعية استثمارًا كاملاً .

ولا تعد كثافة السكان المرتفعة وحدها – أيضًا – مشكلة سكانية ، ذلك أن معظم الدول الأوربية ترتفع فيها كثافة السكان ارتفاعًا ملحوظًا ، ومع ذلك فهي لا تعاني مشكلة تضخم سكاني ، بحكم أن سكانها يتزايدون الآن بمعدلات معتدلة ، وأنها حققت توازنًا واضحًا بين السكان والموارد الاقتصادية .

والجمع بين كثافة السكان ومعدل نموهم ، يوضح أن هناك – في العالم – أربعة أنماط سكانية متميزة ، هي :

1- نمط الكثافة المنخفضة والنمو المعتدل ، ويتمثل في أمريكا وكندا وروسيا واستراليا .
2- نمط الكثافة المنخفضة والنمو السريع ، ويتمثل في معظم قارة أفريقيا وجنوب غرب آسيا ومعظم أمريكا اللاتينية .

3- نمط الكثافة المرتفعة والنمو المعتدل ، ويتمثل في قارة أوربا واليابان .

4- نمط الكثافة المرتفعة والنمو السريع ، ويضم أقطار شرق وجنوب آسيا (ما عدا اليابان) ، كما يضم مصر ، ويمثل هذا النمط موطن الخطر السكاني في العالم ، حيث تعاني أقطاره من مشكلة التضخم السكاني ، ويزيد المشكلة تعقيدًا أن أقطار هذا النمط تضم أكثر قليلاً من نصف مجموع سكان العالم .

وبناء علي ما تقدم يمكن القول أن حقيقة المشكلة السكانية تتمثل – بالدرجة الأولي – في فقدان وهدر الموارد الطبيعية المتاحة أمام معدلات نمو سكاني مرتفعة . ومعني ذلك أن القضية ليست معدلات نمو مرتفعة بقدر ما هي عملية إهدار في المصادر الطبيعية المتاحة .

أذن لو أمكن استغلال الموارد المتاحة استغلالاً رشيدًا ، ولو أمكن الحفاظ عليها من الهدر والفقد والضياع ، فسوف تجد التدفقات السكانية (المعدلات المرتفعة) موارد متاحة وكافية لمواجهة متطلبات هذه الزيادة السكانية .

وعملية الحفاظ علي الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة فعالة ، هي من صميم عمل التربية البيئية ، التي تكسب الأفراد الطرق والوسائل التي تمكنهم من الحفاظ علي البيئة الطبيعية وحماية مصادرها .

وتعد المشكلة السكانية من أخطر المشكلات التي تعوق خطط التنمية الشاملة حيث أن آثارها متعددة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا مما تعجز طاقات الخدمات العامة عن الوفاء بمتطلبات النمو السكاني المتسارع في ميادين الصحة والتعليم والمياه ... الخ .

ولقد أشار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلي الموقف الاجتماعي الخطير فيما يتعلق بالزيادة السكانية حيث أن أكثر من بليون فرد في العالم يعيش في فقر مدقع ، وأن معظم هؤلاء يتعرضون للجوع يوميًا ، كما أن أكثر من مائة وعشرين مليونًا من البشر يعانون البطالة نسبيًا . وهناك حوالي 80 مليونا من الأطفال في عمر (5-14) سنة يعملون ، كما أن حوالي 130 مليون من الأطفال في سن التعليم الابتدائي محرومون منه ، وأن حوالي 50% ممن هم في سن التعليم الثانوي لا يتلقون التعليم المناسب وهو منخرطون بشكل ما في شكل من أشكال النشاط الاقتصادي .

ويشير تقرير اليونسكو عن التعليم عام 1995 إلي أن عدد الشباب في سن التعليم يشكل ضغطًا متزايدًا علي نظم التعليم ويتعدي إمكانيات المؤسسات التعليمية بكثير حيث يدرس حوالي خمس سكان العالم في المدارس .

وتبين تنبؤات السكان– خلال القرن الواحد والعشرين – أن الأطفال (في الدول منخفضة الدخل) دون سن الخامسة من العمر يمثلون عام 2025 أكبر جماعة في البنية العمرية ، وسوف يتضخم أثر هذه الاتجاهات السكانية علي قدرة نظم التعليم علي الاستيعاب مما يزيد من الانضمام إلي صفوف الأميين في هذه الدول .

اتجاهات النمو السكاني :

أول تقدير حديث لسكان مصر هو تقدير أحد علماء الحملة الفرنسية عام 1800م حيث بلغ عدد سكان مصر– تبعًا لهذا التقدير – ما يقرب من 2.5 مليون نسمة . ثم أجري تقدير آخر لسكان مصر عام 1821 .

وقد توالت تقديرات السكان في مصر لعدة سنوات مختلفة حتى أنه أصبح من الممكن إجراء هذه التقديرات كل عام تقديرًا أوليًا .

ويستنتج من نتائج التعدادات أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال الخمسين سنة الأولي من القرن العشرين ، فقد زادوا من حوالي عشرة ملايين إلي حوالي عشرين مليونا .

ولقد أخذ عدد سكان مصر في التزايد حتى وصل عددهم إلي 43 مليون نسمة عام 1982 . وفي تقديرات الجهاز المركزي للسكان عام 1985 ، قد بلغ عددهم حوالي 48 مليون نسمة .

واشارت التقديرات السكانية إلي أن عدد السكان – في مصر عام 2000– تراوح بين (60–70) مليون نسمة ، ويقترب عدد سكان مصر حاليًا من حوالي 68 مليون نسمة .

وهكذا نري أن الزيادة السكانية السنوية في مصر في تزايد مستمر وسريع ، مما جعل المهتمين بالمشكلة السكانية يتوقعون زيادة حدة المشكلة مستقبلاً .

التوزيع السكاني :

obeikandi.com

من أبرز المظاهر المتعلقة بتوزيع السكان في مصر ، ذلك التركيز الشديد للسكان في وادي النيل ودلتاه ، فوق مساحة محدودة من الأرض ، حيث يحتشد حوالي 99% من جملة السكان فوق مساحة تبلغ نحو 35 ألف كيلو متر مربع فقط . أي ما يوازي 3.5% من جملة مساحة مصر التي تبلغ حوالي مليون كيلو متر مربع .

وعلي هذا الأساس يتبقي من مساحة مصر حوالي 96% تتمثل في الصحراء الشرقية والصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء ، وتكاد تكون خالية من السكان حيث يعيش – في جملة هذه المساحة الصحراوية – حوالي 1% من جملة سكان مصر .

والتوزيع السكاني في مصر – بهذه الكيفية – يعتبر توزيعًا غير متعادل ، ويتمثل ذلك في زيادة نسبة سكان المدن المصرية في الوقت الحاضر ، وانخفاض نسبة سكان الريف ، حيث أن عدد سكان المدن المصرية يشكل حوالي 52% من جملة سكان مصر ، كما أن مدينة القاهرة وحدها يعيش فيها الآن أكثر من عشرة ملايين نسمة .

وعلي ذلك تعد كثافة السكان في مصر من أعلي الكثافات السكانية في العالم ، حيث تبلغ الكثافة السكانية في مصر حوالي 1000 نسمة لكل كيلو متر مربع ، وذلك في المناطق التي يعيش فيها السكان حول الوادي والدلتا ، بل ويرتفع معدل هذه الكثافة في بعض أقسام مدينة القاهرة ليصل إلي حوالي 135 ألف نسمة لكل كيلو متر مربع .

وخلاصة القول – بالنسبة لتوزيع السكان في مصر – أن هناك تباينًا شديدًا في كثافة السكان بين الوادي والدلتا من جهة ، والصحاري المصرية من جهة أخري . كما أن هناك تباينًا واضحًا في كثافة السكان داخل الوادي والدلتا بين المدن والمناطق الريفية ، حيث أن كثافة السكان في الريف تقل عنها في المدن بحكم أن معظم الأراضي في المدن تشغلها المساكن ، بينما تشغل الأراضي معظم المساحات في الريف .

الخصائص السكانية :

الخصائص السكانية تمثل أحد أبعاد المشكلة السكانية في مصر ، هذه الخصائص يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

1- يتوزع السكان في مصر – بحسب النوع- إلي ذكور (حوالي 22 مليونا) وإناث (حوالي 21 مليونا) حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 1982 ، وتقدر حاليًا نسبة الإناث في السكان بحوالي 48% .

2- تبلغ نسبة الأمية حوالي 56.6% من جملة السكان وتزيد هذه النسبة بين الإناث لتصل إلي حوالي 71% من جملة الأميين في عام 1976 ، وقد انخفضت نسبة الأمية حيث تقدر حاليًا بحوالي 33% .

3- انخفاض المستوي الصحي ، بحيث لم يتعد توقع الحياة – وهو ما يعبر عنه بالحالة الصحية العامة للسكان – عن 53 سنة عام 1978 . وهو متوسط العمر الزمني للفرد في مصر ، وإن كان هذا المستوي قد تحسن بعض الشئ فيما بعد .

4- انخفاض عدد الأطباء بالنسبة للمواطنين ، وكذلك انخفاض نصيب الفرد من ميزانية الصحة والعلاج والدواء .

5- انخفاض مستمر لنصيب الفرد من الموارد الطبيعية المتاحة والتي تتمثل أساسًا في الأرض الزراعية .

6- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الذي يقدر – طبقًا لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة للأنشطة السكانية عام 1979- بنحو 310 دولار في السنة مقابل 8460 دولار سنويًا للفرد من سكان أمريكا علي سبيل المثال . وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حاليًا ولكنه ما زال متواضعًا قياسيًا علي دول أخري عديدة .

7- ارتفاع نسبة الإعالة ، والتي من أسبابها زيادة عدد المتعطلين ، نتيجة عدم التمكن من الحصول علي عمل أو نتيجة للعجز والمرض .

انعكاسات المشكلة السكانية علي الحياة في المجتمع :

مما لا شك فيه أن للمشكلة السكانية آثارًا وانعكاسات علي معظم – إن لم تكن كل – جوانب الحياة في المجتمع ، فلها انعكاساتها علي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية ... الخ .

وفيما يلي سنحاول إيضاح بعض آثار المشكلة السكانية علي النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية :

أولاً : الآثار الاجتماعية :

تتمثل الآثار الاجتماعية للمشكلة السكانية – في مصر – في أمرين هما :

1- عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية لمتطلبات السكان .

2- عجز وقصور المرافق العامة عن سد احتياجات السكان . ويظهر ذلك – بصفة خاصة – في المدن الكبيرة .

وعلي الرغم من الجهود التي تبذل في هذا الشأن ، فمازالت هذه الخدمات عاجزة عن تحقيق احتياجات المرضي ، وما زالت المدارس عاجزة عن استيعاب جميع الملزمين والراغبين في التعليم ، مما تسبب في عدم استيعاب كل الملزمين في المرحلة الأولي من التعليم ، حيث تشير إحصاءات وزارة التعليم إلي أن نسبة المقيدين في المرحلة الأولي قد بلغت حوالي 73.35 % عام 1985/84 ، وإن ارتفعت هذه النسبة حاليًا إلا أنها ما زالت دون الحد المأمول وهو الاستيعاب الكامل .

ومن الآثار الاجتماعية – أيضًا – للمشكلة السكانية ، أن ازدحام السكان مع قلة الموارد قد يؤدي إلي ارتكاب الجريمة ، وذلك بسبب التناحر والتصارع علي الموارد ، كماقد يؤدي ذلك إلي تزاحم طالبي العمل علي الفرص المحدودة مما ينتج عنه التكدس والبطالة وبالتالي القلق والاكتئاب .

ثانيًا : الآثار الاقتصادية :

المشكلة السكانية مشكلة خطيرة تتحدي خطط التنمية الاقتصادية في مصر منذ أكثر من عشرين عامًا مضت ، بل وتزداد خطورتها في الوقت الحاضر ، وعلي الرغم من مشاريع التنمية لمواجهة هذه المشكلة ، فلا زالت هذه المشاريع لم تصل إلي مرحلة التعادل مع الزيادة السكانية المستمرة والسريعة . فمثلاً مساحة الأرض الزراعية لم تزد خلال ستين عامًا مضت إلا بنسبة 14% ، والمساحة المحصولية لم تزد إلا بنسبة 52% ، بينما كان معدل زيادة السكان خلال هذه الفترة بنسبة 168% .

وقد ترتب علي ذلك انخفاض نصيب الفرد المصري من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية .

ومن آثار الضغط السكاني علي الأرض الزراعية في الريف المصري ، البطالة بأشكالها المختلفة في شهور عديدة من السنة ومن ثم الهجرة إلي المدن أو إلي الدول العربية .

ومن مظاهر الضغط السكاني علي الأرض الزراعية ، عدم كفاية الإنتاج من غالبية المحصولات الزراعية لسد حاجة السكان ، ويظهر ذلك في قائمة الاستيراد المستمرة من القمح والذرة وغيرها .

وقد ترتب علي ذلك انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي .

والصناعة في مصر لم تكن أسعد حظًا من الزراعة ، فعلي الرغم من النمو الحادث في الصناعة في السنوات الأخيرة ، فإنها مازالت عاجزة عن استيعاب فائض السكان وتوفير فرص عمل جديدة لهؤلاء المتعطلين الذين تزداد نسبتهم عام بعد آخر .

وقد أثرت المشكلة السكانية علي أهم عناصر الإنتاج (القوي العاملة) حيث أدت الزيادة السكانية (مع غيرها من العوامل الأخرى) إلي :

1- انخفاض أعداد القوي البشرية الداخلة في قوة العمل .
2- انخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل .
3- خلل في توزيع العمالة في الأنشطة الاقتصادية .
4- خلل في التوزيع الإقليمي للعمالة .
5- هجرة الكفاءات الفنية إلي الخارج .

التعليم والسياسة السكانية :

تهدف السياسات السكانية أساسًا إلي تحقيق نمو اقتصادي اجتماعي ، كما تهدف إلي تحسين الصحة وتأمين الحياة للأجيال الحاضرة والمستقبلة ، وهناك حقيقة لا مناص من تأكيدها وهي أن مفهوم السياسة السكانية لا يقتصر علي تنظيم النسل ، وأن السياسة السكانية ليست

وحدة منفصلة عن خطط التنمية القومية ، فالهدف الاسمي للسياسة السكانية هو رفع مستوي المعيشة للسكان وليس مجرد رفع متوسط الدخل القومي .

وحيث أن معدل النمو السكاني في الدول النامية ومن بيها مصر ما زال عاليًا وأن التركيب السكاني ينبئ بإضافات مطردة في السنوات القادمة ، فإن هذه الدول في حاجة إلي اتخاذ نوعين من السياسة السكانية إحداهما سياسة علاجية والأخرى وقائية .

(أ) السياسة العلاجية للمشكلة السكانية:

تهدف هذه السياسة إلي دراسة متطلبات تضخم السكان ، وزيادة الكثافة السكانية وارتفاع معدلات المواليد ومعدلات النمو ، وهذا النوع من السياسة يتضمن إجراءات خاصة بالعمالة وتوفير الغذاء وإتاحة فرص التعليم وتنمية الموارد .

وهناك عدة اقتراحات للوسائل التي يمكن اتخاذها لمعالجة نواحي معينة للمشكلات السكانية وكلها تقع ضمن إطار السياسة السكانية المواجهة أي العلاجية ، ويعتبر النمو السكاني والتركيب السكاني أحد هذه الاقتراحات حيث يصل معدل النمو السكاني في مصر نحو 2.9% ويبلغ عدد السكان نحو 68 مليون نسمة في عام 2002 ، ولذلك يجب أن تتخذ بعض الإجراءات لمواجهة نتائج النمو السريع في المكان ، وكذلك فإن نسبة السكان الذين في سن العمل تكون أقل من الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وبذلك يزداد الضغط في الدول النامية لتحويل جزء أكبر من دخلها القومي لخدمات اجتماعية ذات أهداف استهلاكية وبذلك تحرم من تخصيص جزء أكبر للمرافق الإنتاجية .

ويعتبر التعليم من الوسائل التي يمكن بها معالجة بعض نواحي المشكلات السكانية ضمن إطار السياسة السكانية ، حيث أنه كلما ارتفعت مستويات التعليم وزادت أعداد المتعلمين انخفضت معدلات الخصوبة للأفراد في هذه الدولة والعكس صحيح ، ويجدر بالسياسة التعليمية مراعاة ما يلي :

- ملائمة التعليم للحاجات المتغيرة بالمجتمع .
- الاهتمام بتوجيه الطلاب إلي ميادين فنية جديدة وملاءمة التعليم لمتطلبات التنمية الاقتصادية .

- يجب أن نفرق بين الحاجات التعليمية للسكان والحاجات الاقتصادية للمتعلمين .
- تيسير سبل تعليم الكبار ووضع البرامج اللازمة لذلك .

وترتبط الاتجاهات السكانية ارتباطًا وثيقًا بجميع نواحي التنمية ، وتنعكس علي مشكلات الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، وعليه فيجب عند وضع سياسة للتنمية الاقتصادية أن لا يشغل الدولة العامل السكاني بل تجعله عنصرًا في السياسة الاقتصادية .

(ب) السياسة الوقائية للمشكلة السكانية :

تركز السياسة السكانية الوقائية علي علاج المشكلة من جذورها ، بالتأثير علي المتغيرات الديموجرافية ، وتهدف إلي تخفيف حدة النمو السكاني وتحسين النوع البشري من خلال إجراءات مباشرة ، وتعمل علي خفض معدلات الوفيات والحالات المرضية والخصوبة والنمو السكاني .

والسياسة السكانية الوقائية تتضمن عدة إجراءات من بينها خفض مستوي الوفيات حيث أنه من الظواهر المشتركة في الدول النامية انخفاض مستوي الوفيات بنسبة كبيرة سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الاتجاه الإنخفاضي قد تباطأ في السنوات الماضية ، فمن الطبيعي أن الإجراءات الصحية الطبية وحدها لا تستطيع خفض الوفيات أكثر من حد معين ، فتحسين مستوي المعيشة وتغيير التركيب الاجتماعي شرط أساسي لخفض الوفيات إلي مستويات أقل ، ولهذا فإن الحاجة ماسة إلي سياسة سكانية تهدف إلي تحسين الصحة وخفض معدلات الوفيات والحالات المرضية .

كما أن الخصوبة البشرية تشكل في الوقت الحاضر أكبر مشكلة في النمو السكاني وما يصاحبه من تغييرات ديموجرافية ، فقد اتجه معدل الوفيات الآن إلي الانخفاض نسبيًا ، وبذلك يبرز عامل الخصوبة كمشكلة كبري في النمو السكاني ، وعليه فلابد من قيام سياسة سكانية وقائية وبرامج لتنظيم الأسرة بوصفها وسائل أساسية لإنجاز أهداف قومية للدول التي ترغب في خفض معدل النمو السكاني بها .

وتتضمن كذلك السياسة السكانية الوقائية وسائل غير مباشرة لتنظيم الخصوبة عن طريق اتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية يحتمل أن تؤدي إلي تغير اختياري في تحديد العدد المنشود

من الأطفال ، وهذه الإجراءات تعمل علي خلق الجو الاجتماعي والاقتصادي الذي يغير عادات الأسرة في ذلك الاتجاه نحو الخصوبة .

وهناك عدة مبادئ أساسية لنجاح السياسة السكانية في تحقيق أهدافها :

1- يجب أن تكون القيادة في أعلي مستوي سياسي حكومي .
2- يجب أن تنسق الجهود في مختلف الميادين لتحقيق الأهداف السكانية .
3- إدماج السياسة السكانية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
4- يجب أن يكون التعليم أساس للسياسات السكانية سواء أكان المقصود منها الخصوبة أو الوفيات أو الهجرة .
5- يجب العناية بالتدريب علي النشاط السكاني .
6- يجب إجراء تقييم دوري للسياسات السكانية .
7- نشر المعلومات .
8- إجراء البحوث والحاجة إليها .
9- أهمية التمييز بين السياسة السكانية والبرامج السكانية .

وبدأت الدولة في مواجهة المشكلة السكانية بالتركيز أولاً علي بعد النمو السكاني فأنشأت في عام 1965 ، المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، وأوكلت إليه وضع السياسات والخطط لمواجهة المشكلة .

وفي عام 1972 صدرت أول سياسة قومية للسكان من 1973 حتي 1982 وحددت الأهداف العامة التي يجب العمل علي تحقيقها وكذا الأهداف الفرعية والأنشطة التي من خلالها يمكن خفض معدل النمو السكاني وتخفيض الهجرة من الريف إلي الحضر .

وفي عام 1975 أضيفت إلي هذه السياسة بعد آخران وهما بعدا التوزيع السكاني والخصائص السكانية اللذان يتفاعلان ويؤثران علي بعد النمو السكاني ، وفي نهاية عام 1980 صدرت استراتيجية تنمية الإنسان المصري والسكاني وتنظيم الأسرة وهي ترجمة تنفيذية لما تضمنته السياسة القومية للسكان للفترة من 1973 حتي 1982 .

obeikandi.com

وقد اعتبرت هذه السياسة أن المشكلة السكانية في مصر مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية في المقام الأول ، تؤثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأسلوبها وتتأثر بها ، لذلك فقد حددت هذه السياسة مجموعة من الأهداف العامة التي يجب العمل علي تحقيقها علي مدي العشر السنوات التي حددتها السياسة ، وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي :

1- خفض معدل النمو السكاني من 20.6 في الألف عام 1973 إلي 10.6 في الألف عام 1982 ، ويمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق :

أ) خفض معدل المواليد من 33.6 في الألف عام 1973 إلي 23.6 في الألف عام 1982 .

ب) عدم زيادة معدل الوفيات الذي بلغ 14.2 في الألف (متوسط 1971/69) عن 13 في الألف عام 1982 .

2- الوصول بحجم سكان مصر إلي 41 مليون نسمة عام 1982 مع تغيير التوزيع السكاني في الريف والحضر علي الوجه التالي :

أ) في عام 1970 كان الريف يمثل 58% من السكان والحضر 42% .

ب) في عام 1982 يمثل الريف 53% من السكان والحضر 47% .

وتحقيقًا لهذين الهدفين الأساسيين وأهدافهما الفرعية ، دعت السياسة إلي التركيز علي مجموعة أساسية من المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية التي تري أن لها تأثيرًا بالغًا علي الأسلوب الإنجابي ، ومن ثم فإنها قادرة علي تخفيض معدل النمو وجمعت هذه المؤثرات الأساسية في تسعة عوامل هي :

1- رفع المستوي الاجتماعي والاقتصادي للأسرة حيث أن انخفاض المستوي الاجتماعي والاقتصادي تحت حد معين يدفع الأسرة إلي كثرة الإنجاب والارتفاع فوق هذا المستوي يدفعها إلي الاتجاه نحو الأسرة صغيرة الحجم .

2- التعليم وذلك أنه كلما استمر الفرد إلي مرحلة متقدمة من التعليم ينشغل بذلك عن الزواج وتتأخر تكوين أسر جديدة فينخفض معدل الخصوبة ، فضلاً عن تأثيره علي بقية العوامل المؤثرة بالإسراع في خفض معدل الخصوبة .

3- تشغيل المرأة وخاصة إذا اقترنت بتعليمها وتدريبها تؤدي إلي الإقلال من الإنجاب .

4- الميكنة الزراعية ، ذلك أن إحلال الآلة محل القوي البشرية يقلل الاعتماد علي الأيدي العاملة التي تنزع عادة إلي غزارة الإنجاب وترفع من المستوي الصحي للبيئة ومن مستوي الوعي والدخل للأسرة ، بما يسرع بالتأثير في خفض النمو السكاني .

5- تصنيع الريف ، ذلك أن الصناعة بصفة عامة تؤدي إلي التحضر وبالتالي تؤثر علي الخصوبة بتهيئتها الظروف المحققة لرفع المستوي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الريفي وتكسب المواطنين اتجاهات جديدة نحو الاقتصاد في الإنجاب .

6- تخفيض معدل وفيات الأطفال نتيجة للارتقاء بالمستوي الصحي عامة وزيادة فعالية الأنشطة الصحية الموجهة إلي الأم والطفل مما يجعل الأسر تطمئن إلي بقاء أطفالها علي قيد الحياة ، مما يدفعها إلي تبني فكرة الإنجاب المنخفض .

7- الضمان الاجتماعي وكذلك التأمينات الاجتماعية توفر أن للفرد دخلاً يدفعه إلي عدم الاعتماد علي الأولاد باعتبارهم مصدرًا هامًا لتأمين مستقبل الوالدين في شيخوختهما وعجزهما عن الكسب .

8- الإعلام والتوعية ، ذلك أن استثمار الإعلام في إثارة الوعي واهتمام الجماهير بأهداف التنظيم وبخطورة المشكلة السكانية علي الأفراد أنفسهم ، يدفع أفراد المجتمع إلي الاقتناع بفائدة الأسرة صغيرة الحجم .

9- توعية الخدمات وتوفيرها متضمنة خدمات تنظيم الأسرة ، فالمفروض عند توافر الوسائل مقترنة بارتفاع مستوي نوعية الخدمات سواء كانت اجتماعية أو صحية أو تنظيمية أو إدارية ، أن يحدث إسراع في خفض الخصوبة بما يدفع نحو الإنجاب المنخفض .

وقد أكدت نتائج الأبحاث السكانية العديدة التي أجريت في كثير من أقطار العالم والمتعلقة بمعدلات المواليد وعلاقتها بالمستويات الثقافية والاقتصادية للأزواج أن اليدويين أكثر إنجابًا من المكتبيين ، وأن الفلاحين الذين يعملون بأيديهم أكثر إنجابًا من العمال ، وغير المهرة بين العمال أكثر إنجابًا من العمال المهرة ، ومن بين المكتبيين نري أن أصحاب الثقافة المتوسطة أكثر إنجابًا من أصحاب الثقافة العالية .

وبذلك يتضح أهمية الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه التعليم في رسم السياسة السكانية المبتغاة والتي تتمثل في تحويل الكم السكاني إلي كيف ممتاز ، فالمشكلة أذن ليست في ارتفاع

معدل النمو السكاني لكنها في انخفاض معدلات التنمية ، حيث الإهدار والفاقد في الأنفس والأموال والثمرات ، والتكاسل والغفلة عن استثمار العديد من مصادر الثروة التي بين أيدينا واكتشاف عدد آخر لم نضع أيدينا بعد عليه . وتحويل الكم الإنساني من مجرد أعداد تستهلك إلي نوعيات تنتج أكثر مما تستهلك .

التربية السكانية :

يقصد بالتربية السكانية ، دراسة البشر ، وكيف يؤثرون ويتأثرون بمختلف عناصر الحياة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية .

ومنذ إعلان السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة في مصر عام 1973 واحتلال التعليم مكانًا بارزًا فيها بين العوامل التي اشتملت عليها تلك السياسة ، سارت جهود وزارة التربية والتعليم في اتجاهين متكاملين ، تمثل الأول في النمو الكمي والنوعي للتعليم عن طريق الخدمات التعليمية لمختلف أفراد المجتمع والعمل علي استيعاب الملزمين وتخفيض نسبة التسرب ونسبة الأمية بين الكبار ورفع كفاءة العملية التعليمية بكافة مدخلاتها ، وتمثل الثاني في النهوض بالتربية السكانية ، وما تتضمنه هذه التربية من أهداف ومفاهيم واتجاهات يلزم تأكيدها في أذهان الناشئين منذ طفولتهم في الحلقة الأولي من التعليم بحيث تسهم في تشكيل سلوكهم وتوجيه أسلوب معيشتهم

وعلي الرغم من أن برامج التربية السكانية في العالم لم تظهر منذ وقت طويل فإن الخطوات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم تجاها منذ عام 1975 ومن خلال عملها وتفاعلها مع جهاز تنظيم الأسرة والسكان وباتصالها باليونسكو في هذا المجال وتعاونها مع الوزارات المعنية واطلاعها علي تجارب العديد من الدول النامية يشير إلي أنها تسير بخطوات واسعة في مجال التربية السكانية بما يضمن تكامل عناصر برنامجها وتحقيق أهدافه المرجوة بحيث تتناول عناصر العملية التعليمية من منهج وكتاب ومعلم وتلميذ ووسيلة تعليمية وتقويم .

وتتمثل إنجازات وزارة التربية والتعليم في مجال التربية السكانية وخدمة البرنامج السكاني بإيجاز في مجالات خمسة علي النحو التالي :

المجال الأول : تطوير المناهج والكتب عن طريق تطعيمها بالمفاهيم المختلفة للتربية السكانية ، حيث تضمنت المناهج والكتب عام 1976- 1977 الكثير من المفاهيم والاتجاهات السكانية كما تم تحديد مفهوم للتربية السكانية ومجالاتها ، وتم إعداد منهج متكامل للتربية السكانية تدمج مفاهيمه من خلال المواد الدراسية الآتية : (اللغة العربية – المواد الاجتماعية – العلوم – الرياضيات – الأنشطة الفنية – الاقتصاد المنزلي) .

المجال الثاني : وهو مجال تدريب الموجهين والمعلمين ، إعداد قيادات للتربية السكانية عن طريق إيفاد بعض الموجهين إلي عدد من الدول ومن بينها دول شرقي آسيا للاطلاع علي تجارب هذه الدول والإفادة منها بما يتناسب مع البيئة المصرية ، كما عقدت العديد من الحلقات التدريبية للموجهين الأوائل ورؤساء أقسام التدريب والموجهين والمدرسين الأوائل .

المجال الثالث : وهو إعداد وإنتاج الوسائل التعليمية في مجال التربية السكانية حيث تم إنتاج ما يزيد علي مائة لوحة فنية معبرة عن المشكلة السكانية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية .

المجال الرابع : وهو إسهام وزارة التربية والتعليم في الإعلام عن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة ، حيث تنظم الوزارة مسابقات بين المدرسين والموجهين والطلاب عن المشكلة السكانية في مصر وأبعادها وآثارها حاليًا ومستقبلاً ، هذا بالإضافة إلي الدورات التدريبية التي عقدت في مجال الإعلام عن المشكلة السكانية لرؤساء أقسام العلاقات العامة بالمحافظات وموجهي الصحافة المدرسية ، وكل ذلك تم بالتعاون مع الهيئة العامة للاستعلامات وبتمويل منها .

المجال الخامس : وهو عبارة عن إنشاء هيكل للتربية السكانية ضمن خريطة الوزارة حيث يتولي التخطيط والتوجيه والمتابعة وتقويم مشروعات وأنشطة التربية السكانية .

وقد تم إدخال التربية السكانية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الفني وفي برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، مع الدعم المستمر للتربية السكانية في مراحل التعليم المختلفة في ضوء النتائج التي تسفر عنها عمليات التقويم ، علي أن يحدث نوع من التنظيم والتنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومختلف قطاعات الدولة الأخرى المعنية بالمشكلة .

فالمشكلة السكانية مشكلة قومية تسهم فيها كل الجهات بحسب تخصصاتها ومسئولياتها وجهودها في معالجتها غير أنه من المؤكد أن للتعليم والثقافة دورًا أساسيًا في مجابهتها ، فهما

مسئولان عن تشكيل وتنمية اتجاهات البشر ومحاولة تغيير اتجاهاتهم نحو الطريق الصحيح بما يضمن لهم نوعية أفضل من الحياة .

وقد اقترحت الدورة التدريبية للثقافة السكانية وتنظيم الأسرة التي انعقدت في سرس الليان في الفترة من 23 نوفمبر 1971 إلي 2 ديسمبر 1971 ، عدة اقتراحات في مجال تطبيق التربية السكانية نوضحها فيما يلي :

1- يمكن أن تبدأ التوعية بتنظيم الأسرة في نهاية المرحلة الابتدائية أي في الصفين الخامس والسادس حيث يكون سن التلميذ حوالي الثانية عشرة .
2- ومما يشجع علي الأخذ بهذه البداية أن أكثر من نصف التلاميذ بالصف السادس الابتدائي لا يتابعون الدراسة بعد انتهائهم من المرحلة الابتدائية ، بل أن المقبولين في المدارس الإعدادية هم أقل من 40% من التلاميذ المقيدين بالصف السادس .
3- ولقد كان من الخير تعليم التلاميذ في الصفين الخامس والسادس ما يتناسب مع مداركهم عن تنظيم الأسرة حتى يفيدوا مما يتعلمون – وخصوصًا أولئك الذين لا تواتيهم الفرصة لمتابعة التعليم بالمدارس بعد المرحلة الابتدائية – عندما يتزوجون ، وأغلبية الذين لا يتابعون الدراسة يتزوجون في سن مبكرة قبل أن يبلغوا العشرين .
4- ويمكن بالإضافة إلي ذلك أن تعليم التلميذ أن حمل الأم ثم ولادة الطفل وإرضاعه والسهر علي رعايته ليست بالمهمة اليسيرة ، بل أن ذلك كله يستنزف جزءًا كبيراً من قوتها وصحتها ، وقد يضربها ويعرضها لأمراض كثيرة ، لهذا كان من الضروري أن تنعم الأم بفترة من الراحة قبل أن تنجب طفلاً آخر .
5- وتثبيتًا لهذه المعلومات عن تنظيم الأسرة وشحنها بقوة روحية ديناميكية ، يمكن أن يشمل منهج الدين موضوع تنظيم الأسرة حتى يقتنع التلميذ بأن الدين يسند التنظيم في بعض الظروف ولا يعارضه ، وذلك بالاستشهاد ببعض الآيات الكريمة والحديث الشريف .
6- وتحقيقًا لمبدأ ربط المعلومات التي يتعلمها التلميذ في المرحلة الأولي بعضها بالبعض الآخر يمكن أن تشمل كتب المطالعة بعض مقطوعات عن تنظيم الأسرة ، في جوانبه المختلفة ، كما يمكن أن يشمل منهج الحساب مسائل يحلها التلميذ تبين له مدي التناسب بين معدل

الزيادة السكانية ومعدل التنمية ، وما تعانيه الأسرة ذات الدخل المحدود من ضيق وشقاء ، إذا انخفض الثاني عن الأول .

7- وفي المرحلة الإعدادية ، يمكن أن يشمل المنهج في نهاية هذه المرحلة التوعية بتنظيم الأسرة ضمن دراسات المجتمع ، علي مستوي أعلي وأوسع مما يدرسه التلميذ في المرحلة وفق ما اقترحناه وبتفاصيل أكثر ، فيعرف التلميذ مثلاً أن تنظيم الأسرة هو تخطي لحياتها الاقتصادية والاجتماعية ، وهو عامل أساسي لنجاح مخططات الدولة للارتقاء بمستوي الشعب والنهوض بالبلاد في شتي الميادين ، كما يعرف أن كثافة السكان في مصر تكاد أن تكون أعلي كثافة سكانية في العالم ويستدل بالأرقام المقارنة علي ذلك . ويعطي التلميذ فكرة عن موارد الدولة وحدودها ، وما تنفقه في تغطية أثمان بعض السلع الضرورية مثل رغيف الخبز حتى تخفف من الضغط علي ميزانية المواطن ، وكيف أنها تضطر بسبب انخفاض معدل التنمية عن معدل الزيادة السكانية لاستيراد كميات متزايدة من بعض الغلات كالقمح ، بالرغم من أن نسبة كبيرة من الشعب تبلغ الثلثين تشتغل بالزراعة .

8- وفي المدارس الثانوية وما في مستواها وفي دور المعلمين ، يمكن أن يشمل منهج التربية القومية هذا الموضوع ، بحيث يدرسه الطالب في الصف الثاني أو الثالث ونمده بمعلومات عنه أكثر شمولاً وتفصيلاً من ذي قبل ، ذلك أن عقل الطالب في هذه المرحلة يستطيع أن يستوعب بسهولة كل ما يمكن أن نفكر في تعليمه إياه عن تنظيم الأسرة ، وهنا نستطيع أن نوضح له الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ومتطلبات التنمية الاقتصادية ونوقفه علي مخططات الدولة لزيادة الدخل القومي ، وخطط التنمية الاقتصادية ، ونستطيع أن نعرض عليه آراء المعارضين لتنظيم الأسرة لمناقشتها .

9- تعين وزارة التربية والتعليم لجنة أو لجانًا لوضع مناهج تنظيم الأسرة في مراحل التعليم العام وإدخالها ضمن مناهج المواد الأخرى مثل الصحة والرياضيات والمجتمع والدين واللغة العربية مع التنسيق بينها ، وأن تمثل في هذه اللجان الجامعات ووزارات الصحة والإعلام ، والشئون الاجتماعية والأوقاف والجهاز التنفيذي لتنظيم الأسرة .

10- وفي المعاهد العليا والجامعات ، يمكن وضع منهج دراسي يكون أحد موضوعاته تنظيم الأسرة ، ويشمل فوق ذلك أسس تكوين الأسرة السليمة بدءاً باختبار شريك الحياة ، والإعداد لحياة الأسرة ، وكذلك التشريعات الخاصة بالأسرة والعلاقات الأسرية ورعاية الطفل صحيًا

ونفسيًا وصحة الأم والدين والأسرة ، حتى تساعد الشباب علي أن يكونوا أسرًا سوية يعيش أفرادها في وفاق وانسجام وتعاون تؤدي جميعًا إلي صفاء الجو الأسري وسعادة الزوجين والأطفال .

ويقترح أن تكون هذه الدراسة في الصف الثاني أو الثالث من كل كلية أو معهد ، كما يمكن أن تنظم حملات توعية لتنظيم الأسرة يقوم بها عدد من الطلبة الجامعيين في أثناء العطلات بعد تدريبهم علي ذلك .

11- وفي جميع المدارس والمعاهد والجامعات ، يجب أن يتلقي المدرسون الذين يختارون لتدريس هذا الموضوع الهام ، تدريبًا يساعدهم علي حسن أداء التدريس ، حتى يحقق أهدافه مع الطلبة والتلاميذ من حيث إقناعهم بتنظيم الأسرة ، وضرورة تنفيذه بعد أن يكونوا لهم أسراً في المستقبل .

12- لذلك يمكن تدريب المعلمين علي التوعية بتنظيم الأسرة وتكليفهم بها في لقاءاتهم مع الأميين في شتي المناسبات ، وبما أن الأمية متفشية في الريف أكثر منها في المدن ، فمن المفيد كثيرًا أن يوجه اهتمام خاص لتدريب معلمي ومعلمات المدارس الابتدائية المنتشرة في القري علي التوعية بتنظيم الأسرة بين سكانها ، وذلك أن المعلمين في القري لهم تأثيرًا كبيرًا علي الأميين ، فهم قادة فكر ، ثم هم الذين يقومون بتعليم أولادهم وتربيتهم .

13- يمكن أن تستغل المدارس بعض أنواع النشاطات المدرسية للتوعية بتنظيم الأسرة ، فتدور بعض التمثيليات التي يؤديها التلاميذ ، ويدعي لها أولياء الأمور ، حول تنظيم الأسرة ، ولذلك يمكن الإفادة من بعض الأناشيد والمعارض الفنية في تحقيق هذه التوعية .

14- يمكن أن تقام كل سنة في شهر مارس مثلاً ، أسبوع يسمي "أسبوع تنظيم الأسرة" تنظم فيه حملة واسعة للتوعية به في كل محافظة تشترك فيها الأجهزة المعنية ومن بينها معاهد التعليم ، فتخصص وسائل الإعلام زمنًا معينًا في كل يوم من أيام الأسبوع لأحاديث وتمثيليات وأفلام وتنشر مقالات في الجرائد عن تنظيم الأسرة علي أن يروج له المعلمون في مدارسهم وفي بيئات هذه المدارس ، والوعاظ في بيوت الله ، والأساتذة في جامعاتهم ومعاهدهم بكل ما أوتوا من فصاحة وقوة إقناع .

انعكاسات المشكلة السكانية علي التعليم :

نتيجة للتزايد السكاني المضطرد ، فإن التدفق الطلابي يزداد بصفة مستمرة – وهذا شئ طبيعي – دون تخصيص إمكانيات مادية وبشرية لمواجهة هذا التدفق الطلابي في جميع مراحل التعليم في مصر .

وكان لهذا الوضع انعكاساته علي العملية التعليمية ، حيث أدي ذلك إلي عدم القدرة علي استيعاب جميع الملزمين في عمر المدرسة الابتدائية ، كما أدي إلي ازدياد كثافة الفصول الدراسية ، والأخذ بنظام تعدد الفترات حتى وصلت نسبة المدارس التي تعمل لأكثر من فترة واحدة – عام 1982 إلي 50% في مدارس التعليم الابتدائي ، حوالي 40% في مدارس التعليم الإعدادي . وقد نتج عن ذلك ضعف في الأداء التعليمي ونقص في الكفاية التربوية التي تظهر في ارتفاع نسب الرسوب والتسرب ، وخاصة في المراحل الأولي من التعليم .

وإذا كانت هذه الصورة الواقعية لانعكاسات المشكلة السكانية علي التعليم حاليًا ، فإن الخبراء يتوقعون أن يصل عدد الأطفال المصريين في سن المرحلة الابتدائية عام 2000 إلي نحو 12 مليون طفل (هذا في حالة استمرار المعدل الحالي للزيادة السكانية – 5.4 طفل لكل أسرة – علي ما هو عليه مستقبلاً) ، وهذا العدد – 12 مليون طفل – كبير ويشكل عبئًا علي الموارد المتاحة للتعليم ولا يسمح بتوفير فرص تعليمية جديدة في ظل ميزانيات واعتمادات مالية غير متكافئة .

بعد هذا العرض للمشكلة السكانية وانعكاساتها علي بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في المجتمع ، نأتي إلي دور التربية البيئية في تناول المشكلة السكانية والإسهام في إيجاد بعض الحلول لها باعتبارها إحدى المشكلات المجتمعية الملحة .

وقد يتضح هذا الدور فيما يلي :

التربية البيئية والمشكلة السكانية :

العلاقة بين المشكلة السكانية والتربية علاقة متبادلة ، بمعني أن المشكلة السكانية لها أثارها علي التربية والعكس صحيح .

فإذا كانت معدلات الزيادة السكانية تؤثر علي التربية ، وتلقي المعدلات المرتفعة علي التربية عبئًا ثقيلاً ، فالتربية تؤثر علي معدلات النمو السكاني ، إذ أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الثقافة والتعليم ، كلما كان أكثر شعورًا بمسئوليته الاجتماعية والاقتصادية نحو أطفاله ، وكلما كان أشد عناية بهم من حيث المأكل والملبس والمسكن وأكثر إنفاقًا عليهم ليهيئ لهم حياة أفضل ، فتطول فترة تربيتهم وتعليمهم وتأهيلهم للحياة .

وهذا يعني أن التربية تلعب دورًا أساسيًا ومباشرًا في مواجهة المشكلة السكانية ، وذلك عن طريق "التربية السكانية" .

وتعني التربية السكانية – في المقام الأول – بتكوين الاتجاهات الإيجابية لدي النشء تجاه الظاهرة السكانية من أجل تنمية مهارتهم للموائمة بين دخولهم وعدد أفراد أسرهم مستقبلاً من أجل نوعية أفضل من الحياة علي مستوي الفرد والأسرة والمجتمع .

ومن هذا المنطلق ، فقد أخذت وزارة التربية والتعليم في مصر "بالتربية السكانية" وعلي الرغم من أن برامج التربية السكانية في العالم لا يزيد عمرها علي عشر سنوات – حتى عام 1982 – فقد سارت الوزارة عدة خطوات في مجال التربية السكانية بما يضمن تكامل عناصر برنامجها وتحقيق أهدافها المرجوة بحيث تتناول عناصر العملية التربوية من منهج وكتاب ومعلم وتلميذ ووسيلة تعليمية وتقويم .

والتربية السكانية كحركة للتجديد التربوي تستطيع – من خلال التربية البيئية وبرامجها السكانية المتنوعة – أن تربط بين ما يدرسه التلميذ والواقع الذي يعيشه ومشكلاته اليومية ، بما يضمن توظيف المعارف والمعلومات التي يكتسبها التلاميذ لخدمتهم ولحل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم .

ومسئولية التربية البيئية – ممثلة في جهاز التعليم – أن تحسن العلاقة بين السكان والموارد البيئية بما يضمن الحفاظ عليها وصيانتها وحسن استغلالها .

وتستطيع التربية البيئية أن تنمي لدي التلاميذ اتجاهات إيجابية نحو المشكلة السكانية وأبعادها المختلفة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ، وهذه الاتجاهات الإيجابية تنمي من خلال قضايا وموضوعات عديدة مرتبطة بالسكان والحياة الأسرية وتنظيم الأسرة . وقد أعدت المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم دليلاً يتضمن العديد من المعلومات المرتبطة بهذا يمكن تضمينها في المقررات الدراسية في المراحل المختلفة من أهمها :

أولاً : السكان :

معلومات سكانية أساسية :

مصادر البيانات السكانية ، العدادات وتاريخها ، الإحصاءات الحيوية (المواليد ، الوفيات ، الزواج ، الطلاق)، مدي دقة الإحصاءات الحيوية ، الهيئات المسئولة عن تجميع بيانات التعداد والإحصاءات الحيوية ، عدد السكان ، النمو السكاني ، المواليد، الوفيات ، وفيات الأطفال ، الزيادة الطبيعية في السكان ، المساحة الكلية للقطر ، كثافة السكان بالنسبة للمساحة الكلية ، كثافة السكان بالنسبة للمساحة المأهولة ، كثافة السكان بالنسبة للمساحة المنزرعة ، توزيع السكان (ريف، حضر، صحاري وجبال) .

تركيب السكان :

إناث ، ذكور ، تركيب الأعمار ، التركيب التعليمي، التركيب الديني ، الأجناس أو الجماعات العنصرية ، قوي العمل المنتجة ، فروع النشاط الاقتصادي ، عمالة المرأة ، الهجرة الداخلية ، الهجرة الخارجية ، الاتجاهات المستقبلية للنمو السكاني ، الموارد ومدي كفايتها بالنسبة للسكان ، الغذاء ومدي كفايته بالنسبة للسكان) .

المؤثرات السكانية :

عوامل تؤثر في النمو السكاني :

معدلات الإنجاب ، الحروب والكوارث الطبيعية (المجاعات ، الأوبئة ، الزلازل، الفيضانات ... الخ) ، الهجرة ، الحالة الاقتصادية (رخاء ، كساد ، تصنيع ... الخ) .

عوامل تؤثر في معدلات الإنجاب علي المستوي الفردي :

سن الزواج – وفيات الأطفال – تفضيل إنجاب الذكور– مدي تأمين المرأة اقتصاديًا – الاعتماد علي الأولاد في الزراعة – درجة التعليم – العزوة والعصبية – القدرية والاتكالية.

عوامل تؤثر في معدلات الإنجاب علي المستوي القومي :

نوعية الاقتصاد (زراعي ، صناعي ، رعوي) – مستوي الدخل – عمالة المرأة – انتشار التعليم – التشريعات الاجتماعية والأسرية – توفر الخدمات الصحية لرعاية الطفولة والأمومة – توفر خدمات تنظيم الأسرة .

عوامل تؤثر في معدلات الوفيات :

الحروب – المجاعات – الأوبئة– الطب والصحة العامة – البيئة .

عوامل تؤثر في الهجرة الخارجية : اقتصادية – دينية– سياسية .

عوامل تؤثر في الهجرة الداخلية :

عوامل طرد من الريف :

انخفاض نسبة حصة الفرد من الأرض المنزرعة – ارتفاع نسبة البطالة – ميكنة الزراعة.

عوامل جذب إلي المدن :

توفر سب المواصلات إلي المدن الكبرى – تركيز الإدارة وأجهزة الحكم في المدن الكبيرة – ارتفاع الأجور – تركيز المعاهد العلمية – تركيز وسائل الثقافة والترفيه .

عوامل تؤثر في توزيع السكان داخل القطر :

طبيعة الأرض (سهلة، جبلية، ساحلية...الخ) – المناخ – صلاحية التربة للزراعة – الموارد الطبيعية (المعادن ، مصادر الطاقة ... الخ) – الأنشطة الاقتصادية – توفر المواصلات – الحروب والمشكلات السياسية – استخدامات التكنولوجيا في تيسير الحياة .

النتائج السكانية :

آثار النمو السكاني علي المستوي القومي :

obeikandl.com

التضخم السكاني – قلة عدد السكان – تركيب السكان – التنمية الاقتصادية – مستوي الدخول – العمالة – المدخرات – الاستهلاك – الاستشارات – الخدمات .

آثار النمو السكاني علي المستوي الأسري :

حجم الأسرة – صحة الأسرة – دخل الأسرة – التكيف الاجتماعي للأسرة (في مناطق التعمير المستحدثة ، في المدينة) .

آثار الهجرة الدولية : علي الدول المصدرة – علي الدول المستقبلية .

آثار الهجرة الداخلية : علي توزيع السكان (حضر ، ريف ، صحاري) – علي نمو المدن .

حلول المشاكل السكانية :

التنمية الاقتصادية :

تخطيط الاقتصاد القومي – تنمية الموارد الطبيعية – تنمية الموارد الزراعية – التوسع في الأراضي الزراعية – زيادة الإنتاج الزراعي – التوسع في الميكنة الزراعية – التوسع في التصنيع الزراعي – التصنيع – زيادة عمالة المرأة – الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار – استخدام الاكتشافات العلمية الحديثة .

التكامل الاقتصادي بين الدول العربية :

التنمية الاجتماعية :

نشر التعليم وخاصة تعليم الفتاة – التوسع في محو الأمية الوظيفية – نشر الخدمات الصحية – نشر خدمات رعاية الأمومة والطفولة – تحسين مركز المرأة – نشر الوعي والمسئولية الاجتماعية .

السياسة السكانية :

إجراءات لتوزيع السكان توزيعًا متوازنًا بين الريف والحضر :

لا مركزية الحكم والإنتاج والخدمات – الحد من الهجرة من الريف إلي الحضر .

obeikandl.com

إجراءات تشريعية أسرية : تحديد السن الأدنى للزواج – تنظيم تعدد الزوجات – تنظيم الطلاق .

التوعية وتنظيم الأسرة وتوفير خدماتها : تنظيم الهجرة .

ثانيًا : الحياة الأسرية وتنظيم الأسرة :

(أ) الحياة الأسرية :

الأسرة : تعريفها .وظائفها :

تنظيم الإنجاب – الإعالة الاقتصادية للصغار – إشباع الحاجات النفسية لأفرادها (الأمن النفسي – الانتماء والحب – تقدير الذات ... الخ) – التنشئة الاجتماعية للأبناء – تعليم وتربية الأبناء .

مقومات الحياة الأسرية :

مقومات اقتصادية :

توافر الجوانب المادية – تنظيم ميزانية الأسرة – الادخار .

مقومات صحية واجتماعية :

الكفاءة الصحية للزوجين (بما في ذلك القدرة علي الإنجاب السليم) – خلو الزوجين من الأمراض المعدية والوراثية – وقاية الأطفال من الأمراض (بما في ذلك مراعاة التحصين والتطعيم) – استمرار المحافظة علي صحة أفراد الأسرة (الكشف الصحي الدوري ، العلاج المبكر في حالة المرض ... الخ) – سيادة العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراد الأسرة – توفر الجو النفسي الملائم للصحة النفسية لأفراد الأسرة – توفر الطمأنينة للأبناء – سلامة العلاقة بين الوالدين – الرعاية الخلقية والتنمية الروحية للأبناء – تدريب الأبناء علي أساليب وآداب السلوك – إقامة علاقات اجتماعية سليمة مع أسر أخري – تنظيم أوقات الفراغ وتوفير أساليب سليمة لشغلها (الاشتراك في أنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية) .

الخدمات التي توفرها الدولة للأسرة :

obeikandl.com

التعليم الإلزامي (والمجاني) – الخدمات الصحية (المجانية) – مشاريع الإسكان الشعبي – دار الحضانة – الخدمات الاجتماعية – الضمان الاجتماعي – التأمينات الاجتماعية – المعاشات – رعاية الأحداث الجانحين – خدمات تنظيم الأسرة .

المشكلات الأسرية :

الزواج المبكر – انخفاض مستوي الدخل – تعدد الزوجات – الطلاق – كثرة الأولاد – ارتفاع نسبة وفيات الأطفال – عادات وتقاليد غير سليمة – عدم تخطيط ميزانية الأسرة – التبذير والزيادة في الاستهلاك – نقص الوعي الصحي والاجتماعي .

حلول المشكلات الأسرية :

اقتصادية : وضع ميزانية سليمة – خفض الاستهلاك أو ترشيده – تشجيع الادخار .

اجتماعية : محو الأمية – التوعية بالعلاقات الأسرية .

حيوية وصحية : الكشف الطبي قبل الزواج – العلاج لأفراد الأسرة – علاج حالات العقم – تنظيم النسل – العناية لخفض وفيات الأطفال .

تشريعية :

رفع سن الزواج – تحديد إجراءات الطلاق – تحديد تعدد الزوجات – برامج الضمان الاجتماعي

(ب) تنظيم الأسرة :

مفهوم تنظيم الأسرة :

الفرق بين تنظيم الأسرة وتحديد النسل –تنظيم الأسرة أشمل من مفهوم تنظيم النسل .

أهداف تنظيم الأسرة :

علي المستوي القومي :

obeikandl.com

الموازنة بين النمو السكاني ومعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية – تحقيق الارتفاع بمستوي دخول الأفراد – خفض الإنفاق الحكومي علي الخدمات – خفض الاستهلاك – زيادة المدخرات لتوظيفها في الاستثمارات – رفع مستوي المعيشة بوجه عام .

علي المستوي الأسري :

حماية صحة الأم من كثرة الحمل والإنجاب – خفض معدلات وفيات الأطفال – توفير الرعاية الأسرية لعدد محدود من الأبناء – توفير فرص التعليم للأبناء – المحافظة علي مستوي اقتصادي مقبول للأسرة .

الخدمات الموجهة لتنظيم الأسرة :

مركز الكشف الطبي للمقبلين علي الزواج – عيادات علاج العقم والإجهاض – مراكز رعاية الأمومة والطفولة – دور الحضانة – مكاتب الاستشارات الأسرية والتوجيه الأسري – مراكز تنظيم الأسرة .

برامج تعليمية للمعاونة في تنظيم الأسرة :

تضمين المفاهيم السكانية في المناهج الدراسية – برامج محو الأمية – برامج التعليم خارج المدارس – النوادي العامة .

برامج وأساليب التوعية الجماهيرية بتنظيم الأسرة :

استخدام أساليب الاتصال غير المباشر (الصحف – الراديو – التلفزيون – السينما) – شتراك القيادات المحلية في التوعية – العمل علي تغيير العادات المرتبطة بالاهتمام بارتفاع الخصوبة .

الدين وتنظيم الأسرة :

رأي الدين الإسلامي في تنظيم الأسرة – موقف المسيحية من تنظيم الأسرة .

obeikandl.com

مراجع الفصل الثالث

1- أحمد حسين اللقاني وآخرون : التربية السكانية ، برامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوي الجامعي ، القاهرة ، دار الهلال ، 1986 .

2- أحمد حسين اللقاني : رؤية مستقبلية للمناهج المدرسية ، في مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي لمصر ، كلية تربية عين شمس ، 11- 13 ابريل 1987 .

3- صلاح الدين إبراهيم معوض : التعليم والمشكلة السكانية ، دراسة تحليلية ، المنصورة ، دار الوفاء ، 1987 .

4- فوزى الشربينى ، عفت الطناوي ، مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية ، القاهرة ، الأنجلو ، 2001 .

obeikandl.com

5- محمد أحمد الغنام : العالم العربي عام 2000 ، مجلة التربية الجديدة ، السنة السابعة العدد العشرون ، أغسطس 1980 .

6- محمد صبحي عبد الحكيم : نحو استراتيجية لإعادة توزيع السكان في مصر ، في مجلة دراسات سكانية ، العدد 37 ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ، 1976 .

7- محمد عزت عبد الموجود : قضايا ملحة في النظام التربوي بمصر ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد الثامن ، الجزء الثالث ، فبراير 1987 .

8- مصطفي كمال حلمي : المشكلة السكانية وانعكاساتها علي التعليم في مصر ، في مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير ، العدد 30 ، مارس 1982 .

9- المركز القومي للبحوث التربوية : التربية البيئية في مناهج التعليم العام ، القاهرة ، يوليو 1985 .

10- المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار : الدليل العام والمبسط لعناصر مجالات : حماية البيئة ، الثقافة السكانية ، يونيه ، 1975 .

T.W. Moore : Philosophy of Education, London, Rout Ledge and Kegan Paul, 198

obeikandl.com